في كافة انحاء المنطقة» (يديعوت احرونوت، ٢٤/٥/١٩٨٥).

من جهة اخرى، بدأ الكنيست الاسرائيلي سلسلة مناقشات ستستمر اسابيع، وربما اشهر، في قضية اعضاء التنظيم الارهابي اليهودي. وكتبت صحيفة عل همشمار (٢٧/٥/١٩٨٥): «يحتمل ان تكون لهذه القضية ابعاد خطرة على مستقبل اسرائيل كدولة ديمقراطية، كدولة قانون وعدل، كبلاد حضارية. وفي هذا الامتحان حول مستقبل اسرائيل، يسير الجميع فوق حبل مشدود تحت هاوية سحيقة.

«ان من سمع تبريرات اسحق شامير، رئيس الحكومة السابق، والمستقبلي، تجاه الافراج عن اعضاء التنظيم الارهابي اليهودي وانزعج فوراً، عليه ان يدرك ان حزباً واحداً (المعراخ) يستطيع الحؤول دون السقوط في تلك الهاوية. ففي الليكود، هناك اجماع بين الليبراليين وحيروت تجاه الافراج الفوري عنهم. وعلى ابعد مدى [موعد] الاعياد [اليهودية]. الخلاف، فقط، حول التكتيك. فاسحق شامير والياهو بن اليسار وعوفاديا علي ومئير كوهين افيدوف وغيرهم الكثيرون يطالبون بايقاف الاجراءات القضائية والافراج الفوري عنهم، حتى اولئك المتهمين باقتراف جرائم قتل بشعة في جامعة الخليل» (عل همشمار، ٢٧/٥/١٩٨٥).

اما التيار الاخر، وبينه الوزيران اريئيل شارون وموشي ارنس واعضاء الكنيست مئير شطريت، اريئيل لين وأهود اولمرت، فيقولون: «قبل كل شيء يجب انهاء المحاكمات، وعندها تتوجه الحكومة والكنيست، معاً، بطلب الى رئيس الدولة لاصدار عفو عام عنهم. وبهذا يصيبون عصفورين بحجر واحد: الافراج عن 'الشباب المتازين' وعدم المس بسلطة القضاء في الدولة» (المصدر نفسه).

وتقف وراء مجموعة شامير كل من حركات هتحياه وموراشاه وشاس واغودات يسرائيل وكاخ العنصرية وكذلك البروفيسور افنير شاكي (مفدال). ويبدو ان اعضاء المفدال الثلاثة الاخرين،يميلون الى اصدار العفو بعد انتهاء الاجراءات القضائية (المصدر نفسه).

اما موقف المعراخ الرسمي، على الاقل الآن، فهو، قبل كل شيء، يقضي بالانتهاء من الاجراءات القضائية، وبعد ذلك يمكن الاجتماع مجدداً وتدارس الامر واتخاذ قرار بشأن الاجراءات اللاحقة. وانه لا يحق للحكومة التصرف كطرف والتوجه الى رئيس الدولة بطلب اصدار العفو.

ولكن، بالرغم من هذا الموقف المعلن، توجد بين صفوف المعراخ فجوات وثغرات غير واضح حجمها. فاربعة اعضاء كنيست من هذه الكتلة وهم جاك امير والحاخام مناحيم هكوهين واسحق بيرتس وامنون لين، يؤيدون علانية موقف اليمين المتطرف ويطالبون بالافراج عن اعضاء التنظيم فوراً (المصدر نفسه).

موقف القوى الديمقراطية اليهودية

في المقابل، شنت القوى الديمقراطية اليهودية، وكذلك العديد من القضاة واساتذة القانون في الجامعات حملة مضادة، واعتبرت مجرد الحديث حول الافراج عن اعضاء التنظيم الارهابي اليهودي انتهاكاً لحرمة القانون، وحذرت من اتخاذ مثل هذه الخطوة لانها ستعتبر سابقة تبيح ذبح العرب وتقوّض الجهاز القضائي والقانوني في اسرائيل.

ويقول هذا التيار انه لا علاقة البتة بين عملية تبادل الاسرى وبين قضية اعضاء التنظيم الارهابي اليهودي. واضطرار اسرائيل للخضوع «لابتزازات» جبريل لا تبرر الخضوع لابتزازات غوش ايمونيم وقوى اليمين الصهيوني المتطرفة.

وفي هذا السياق، قال البروفيسور اسحق زامير، مستشار الحكومة القضائي، رداً على طالب رئيس الحكومة بشأن ابداء الراي في قضية اعضاء التنظيم اليهودي: «ان صلاحية المستشار... هي المطالبة بمحاكمة انسان متهم بارتكاب مخالفة. وهذا الامر ينطبق، ايضاً، على طلبه بالتراجع عن توجيه اتهام جنائي او تأخير اجراء في مرحلة ما الى ان يصدر الحكم» (هآرتس، ٥/٦/١٩٨٥).

ورد زامير على الضجة المفتعلة من قبل شخصيات سياسية رسمية للضغط عليه بقوله: «انه لا يحق للحكومة فرض رغبتها عليه ولا على رئيس الدولة. والادعاء بان الافراج عن [الفدائيين] يبرر الغاء الاجراءات القضائية ضد اعضاء التنظيم... وبشكل خاص اذا كانت صادرة من جانب اشخاص في مواقع رسمية، يسيء الى طهارة الاجراء القضائي» (المصدر نفسه).

من جهته، قال حاييم تسادوك، وزير العدل الاسبق: «لو كنت عضواً في الحكومة الحالية لعارضت بشدة حتى مناقشة الموضوع؛ اذ لا يحق للحكومة التدخل في هذه المسألة (دافار، ٢١/٥/١٩٨٥).